המקדמה

רעיה השכן בעד אחדאת 7 אכתובר - עלאג אלצחה אלנפסיה, תעזיז אלמתאנה אלאגתמאעיה, מסאעדה צחאיא אלאעמאל אלעדאיה ותנטים אנשטה פרק אלטואריא פי אלבלדאת

רעאיה אלסכאן בעד אחדאת 7 אכתובר - עלאג אלצחה אלנפסיה, תעזיז אלמתאנה אלאגתמאעיה, מסאעדה צחאיא אלאעמאל אלעדאיה ותנטים אנשטה פרק אלטואריא פי אלבלדאת

في يوم سيمحات توراة، الموافق 7 أكتوبر 2023، هاجمت منظمة حماس الإرهابية دولة إسرائيل بواسطة إطلاق آلاف الصواريخ وتسلل آلاف الإرهابيين إلى قواعد جيش الدفاع الإسرائيلي، المدن والبلدات في النقب الغربي (البلدات المحيطة بغزة). كما وصل الإرهابيون إلى حفلات كبيرة أقيمت بالقرب من قطاع غزة. لقد ارتكب آلاف الإرهابيين الذين تسللوا إلى إسرائيل أعمالاً فظيعة وقاسية للغاية. لقد قتلوا مئات الجنود ونحو 1,000 مدني إسرائيلي وأجنبي وارتكبوا جرائم مروعة ضد النساء، الرجال، الشيوخ، الأطفال، الرضع والجنود والجنديات. علاوة على ذلك، قاموا بإصابة الآلاف من الأشخاص، وارتكبوا اعتداءات جنسية ضد الضحايا، واختطفوا 251 امرأة، رجل وطفل إلى قطاع غزة. كما قام الإرهابيون بإلحاق ضرر بالممتلكات، من خلال تدمير وحرق المنازل في البلدات، المصانع، المعدات وغيرها من الممتلكات. خلال القتال في البلدات، اضطر العديد من السكان إلى الاختباء لعدة ساعات في مناطق محمية وأماكن اختباء أخرى، بينما كانوا يخشون بشدة على حياتهم وهم يعلمون الأهوال التي حدثت لأفراد الأسرة، الأقارب، الجيران والأصدقاء، وحتى يرونها بأم أعينهم (فيما يلي - أحداث السابع من أكتوبر)؛ وشاهد كثيرون آخرون تلك الأحداث المروعة التي تم بثها مباشرة على وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

لقد اتسمت حرب السيوف الحديدية، التي اندلعت على إثر هذه الأحداث، حتى الآن بإطلاق آلاف الصواريخ، القذائف والطائرات بدون طيار على البلدات الإسرائيلية في صراع متعدد المسارح؛ إخلاء عدد كبير من سكان البلدات المحيطة بغزة وبلدات الشمال؛ والقتال المتواصل، مقارنة بالحروب الأخيرة في إسرائيل. تؤثر هذه الأحداث المتطرفة على الصحة النفسية وأداء السكان، وبالتالي للدولة التزام أخلاقي بالتصرف بسرعة لتزويد المتضررين بأفضل استجابة طبية - علاجية وإعادة تأهيل.

يتناول هذا المجلد استعدادات الدولة للعلاج والدعم المطلوبين للسكان بسبب آثار أحداث السابع من أكتوبر وحرب السيوف الحديدية، من أجل ضمان متانة الفئات السكانية المدنية في إسرائيل، بما في ذلك الصحة النفسية، والخطوات التي يتعين على الدولة اتخاذها لضمان حصول المتضررين نفسيًا نتيجة الأحداث المؤلمة على العلاج وإعادة التأهيل، المساعدة النفسية الشاملة وطويلة الأمد ومساعدة في الميزانية التي تتيح لهم العودة، في أسرع وقت ممكن، إلى روتين الحياة الطبيعي.

يتضمن المجلد أربعة تقارير:

1. الرعاية النفسية على إثر أحداث السابع من أكتوبر وحرب السيوف الحديدية؛

2. تشغيل مراكز متانة في البلدات الواقعة على طول خطوط الصراع منذ اندلاع حرب السيوف الحديدية؛

3. تنظيم مساعدة لضحايا الأعمال العدائية في أحداث السابع من أكتوبر؛

4. تنظيم فرق الطوارئ والمتانة في البلدات (تسحي)، والمخصصة لتوفير استجابة مجتمعية في حالات الأزمات والطوارئ، قبل حرب السيوف الحديدية وتفعيلها في بداية الحرب.

يركز المجلد على تأثيرات أحداث السابع من أكتوبر وحرب السيوف الحديدية على الاستجابة النفسية والتأهيلية لخدمات الصحة النفسية، للمبلغين عن أعراض اضطراب ما بعد الصدمة والقلق والاكتئاب، وخاصة من كانوا حاضرين في الأحداث، والذين تم إجلاؤهم من منازلهم، والذين قدموا المساعدة؛ تقديم الإسعافات الأولية الفورية للمصابين بصدمات نفسية وتعزيز المتانة الاجتماعية والتنظيمية من خلال مراكز المتانة في البلدات على طول خطوط المواجهة، والتي تلعب دورا محوريا في الحفاظ على متانة السكان كأفراد وكمجتمع واستعادتها؛ الآثار الاقتصادية طويلة المدى على خزينة الدولة نتيجة للزيادة غير المسبوقة في عدد ضحايا الأعمال العدائية كتعريفهم في قانون تعويض ضحايا الأعمال العدائية، عام

-1970 (قانون التعويضات)، في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر؛ الحاجة الى تنظيم استجابة معيارية لعشرات آلاف الضحايا المتضررين نفسيًا في أحداث السابع من أكتوبر والذين لا يعتبرون ضحايا أعمال عدائية وفقًا للقانون الحالي لأنهم لم يكونوا حاضرين جسديًا في الأحداث؛ وأهمية فرق "تسحي" لبلدات ذات طبيعة مجتمعية، وخاصة البلدات المحاذية للجدار، في تقديم استجابة أثناء حالة الطوارئ، بما في ذلك صياغة صورة للوضع، الحفاظ على اتصال مع السكان تحت النيران والمشاركة في إخلاء خلال حالات الطوارئ.

رعاية الصحة النفسية بعد أحداث السابع من أكتوبر وحرب السيوف الحديدية:

يتناول التقرير نشاط نظام الصحة النفسية قرب وقوع أحداث السابع من أكتوبر والأشهر التي تلتها، ويتناول تنظيم نظام الصحة النفسية لمن يحتاجها وسط جميع السكان، وخاصة من تم إجلاؤهم ومن كانوا حاضرين في أحداث السابع من أكتوبر، مع التركيز على نطاق واسع لمن قد تظهر عليهم أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، القلق والاكتئاب. تجدر الإشارة إلى أنه خلال أحداث السابع من أكتوبر 2023 وحرب السيوف الحديدية، وفي موعد تاريخ الانتهاء من الرقابة، كان وزير الصحة عضو الكنيست أوريئيل ميناحيم بوسو، والمدير العام لوزارة الصحة السيد موسى بار سيمان طوف.

في كتاب مراقب الدولة إلى رئيس الحكومة من تاريخ 13.11.23، عرض مراقب الدولة الوضع والإخفاقات والثغرات الرئيسية في التعامل مع الجبهة الداخلية المدنية التي ظهرت في جولاته في بلدات خط الصراع في جنوب البلاد والشمال والأماكن التي تم إجلاء النازحين إليها مباشرة بعد أحداث السابع من أكتوبر. وأشار مراقب الدولة في كتابه إلى أن الجولات التي أجريت في الفنادق التي استضافت النازحين كشفت أن "نظام الصحة النفسية الحكومي العام فشل في علاج النازحين، لأنه اعتمد بالغالبية العظمى على المتطوعين". لقد عمل نظام الصحة النفسية "دون نهج منظم، إلى جانب المبادرات التطوعية المحلية، ودون الحفاظ على استمرارية العلاج وتوثيقه"[1].

وتبين الرقابة أنه من بين المشاركين في الاستطلاع الذي أجراه مكتب مراقب الدولة بعد حوالي ستة أشهر من السابع من أكتوبر، بمشاركة 1010 أشخاص تبلغ أعمارهم 18 عامًا وما فوق، وهم عينة تمثيلية للسكان البالغين في إسرائيل، أبلغ حوالي ثلثهم عن أعراض اضطراب ما بعد الصدمة أو الاكتئاب (32% و- 34%، بالتلائم) بمستوى متوسط أو شديد، وحوالي خمس (21%) منهم يعانون من أعراض القلق. مع ذلك، فإن الغالبية العظمى (90%) من المشاركين في الاستطلاع لم يتوجهوا للحصول على علاج نفسي، والسبب الأكثر شيوعًا لعدم التوجه للحصول على علاج هو طول قائمة الانتظار (مدة الانتظار) لتلقي علاج في صناديق المرضى، والذي كان بلغ خلال وقت إجراء الاستطلاع حوالي ستة أشهر ونصف تقريبًا.

وكشفت الرقابات السابقة التي أجراها مراقب الدولة أنه حتى قبل الحرب كانت أوقات الانتظار للتشخيص والعلاج طويلة. وهكذا[2] أشار تقرير مراقب الدولة لعام 2020 إلى أن متوسط مدة الانتظار للعلاج النفسي في عام 2018 بلغ حوالي خمسة أشهر. وكان هذا التقرير، الذي نُشر قبل أربع سنوات من الحرب، قد أشار بالفعل إلى نقص كبير في المتخصصين بالصحة النفسية، بما في ذلك المعالجون والأطباء النفسيون؛ وفيما يتعلق بمدة الانتظار لطبيب نفسي، ذكر تقرير آخر[3] أن مدة الانتظار في عام 2022 وصلت نحو شهر ونصف[4]. ومن الضروري الآن تكييف الاستجابة في مجال الصحة النفسية مع احتياجات السكان الإسرائيليين، نظراً لشدة الأحداث وعدد المتضررين والعواقب المتوقعة إذا لم تتم معالجة هذه القضية.

يشير سيناريو المرجعية في هيئة الطوارئ الوطنية إلى أن عدد النازحين المتوقع في سيناريو الحرب قد يصل إلى حوالي 100,000 شخص، ويجب أن يضاف إليهم حوالي 200,000 شخص تم إجلاؤهم بشكل مستقل، وليس من قبل الدولة، ولكنهم سيحتاجون إلى خدمات من مؤسسات الدولة في الأماكن التي سينتقلون إليها. يشير السيناريو أيضا إلى أن من يخلون بشكل مستقل سوف يفعلون ذلك إلى مناطق أقل تهديدا، مثل منطقة البحر الميت وإيلات، وبالتالي قد ينشأ عبء على البنية التحتية فيها. كشفت الرقابة أيضًا أن وزارة الصحة لم تكن مستعدة مسبقًا لتقديم خدمات صحة

1 مكتب مراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور، "حرب "السيوف الحديدية" - الإخفاقات والثغرات الرئيسية في التعامل مع الجبهة الداخلية المدنية - نظرة عامة على الوضع من خلال جولات مراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور" (13.11.23).

2 مكتب مراقب الدولة، المرجع نفسه.

3 مراقب الدولة (2024)، "أوقات الانتظار لخدمات الطب التخصصي - تقرير خاص"، ص 1 - 76.

4 حسب البيانات الواردة من مكابي ولئوميت، والتي تمت معالجتها من قبل مكتب مراقب الدولة.

نفسية للفئات السكانية التي تم إجلاؤها أو الذين قرروا الإخلاء بشكل ذاتي، على الرغم من أن مثل هذا السيناريو كان معروف.

وهكذا، في الأسبوع الأول بعد إجلاء السكان إلى الفنادق، لم تكن وزارة الصحة مستعدة بعد لتقديم خدمات للسكان الذين تم إجلاؤهم، وعمليًا قدمها متطوعون لم تعرف الوزارة هويتهم، تدريبهم وخلفيتهم المهنية. لاحقًا قررت وزارة الصحة أن تتولى المستشفيات النفسية إدارة خدمات الصحة النفسية في الفنادق لمدة أربعة أسابيع. إن القرار الذي يقضي بتقديم خدمات الصحة النفسية الطارئة من قبل المستشفيات النفسية وليس صناديق المرضى هو قرار أساسي يعني تغيير السياسة المحددة لحالات الطوارئ، وله آثار واسعة النطاق كبيرة، تنبع من حقيقة أن المستشفيات النفسية لم تستعد لتقديم خدمات للنازحين سواء من حيث إجراءات العمل أو من حيث القوى العاملة. على سبيل المثال، طُلب منهم تحويل الأطباء والفرق من واجباتهم المنتظمة في المستشفيات لعلاج النازحين، لكنهم لم يكونوا مستعدين لذلك مسبقًا. لم يتم تحديد أي عمليات منتظمة مسبقًا يتعين عليهم معرفتها والتي من شأنها إتاحة توثيق العلاج، والحفاظ على استمرارية العلاج، والوصول إلى الملف الطبي للنازح؛ إنها إجراءات الممكنة بالنسبة لصناديق المرضى ولكن ليس بالنسبة للمستشفيات النفسية.

تبين أيضًا أنه في الأشهر الستة الأولى بعد السابع من أكتوبر، تلقى حوالي 11% فقط من جميع النازحين من بلدات الجنوب والشمال (حوالي 23,000 من حوالي 210,000 بالغ وطفل تم إجلاؤهم) علاج نفسي من صناديق المرضى ومراكز المتانة، بما في ذلك حوالي 4% من أطفال سديروت الذين تم إجلاؤهم، على الرغم من الأحداث الصادمة الشديدة التي تعرضوا لها وزيادة خطر إصابتهم بأعراض ما بعد الصدمة بمستوى متوسط وشديد.

مكتب مراقب الدولة يلفت نظر الهيئة العليا للاستشفاء والصحة في حالة الطوارئ ومدير عام وزارة الصحة الذي يرأسها على أنهم لم يتأكدوا من عمل النظام الصحي وفق السيناريو الذي يتوقع اجلاء ما يصل الى 300,000 نسمة إلى مناطق آمنة نسبيًا مثل البحر الميت وإيلات، وأنها مستعدة لتقديم العلاجات النفسية التي تتطلبها الأحداث الطارئة؛ ولعدم صياغة خطة عمل مخصصة للصحة النفسية أثناء الطوارئ بشكل عام وفي حدث الذي يتطلب إخلاء واسع النطاق للسكان بشكل خاص. كما لفت مكتب مراقب الدولة نظر وزير الصحة، وهو المسؤول عما يحدث في وزارته، بأنه لم يتأكد من استعداد وجاهزية مكتبه فيما يتعلق بنظام الصحة النفسية خلال حالة الطوارئ.

في السابع من أكتوبر، شهدت منطقة غلاف غزة ثلاث أحداث كبرى بمشاركة عدد كبير، كان أكبرها حفل "نوفا". بلغ عدد القتلى في الحفلات حوالي 400 شخص، وأصيب الآلاف بجروح جسدية ونفسية. بالإضافة إلى ذلك، تم اختطاف 44 من المشاركين في الحفلات. واستمرت مذبحة المشاركين ساعات طويلة، وتضمنت اعتداءات جنسية خطيرة ومروعة نفذت، على الأقل جزئيا، أمام الناجين. لقد فقد العديد من الناجين أفرادًا من عائلاتهم وأصدقائهم، وبعضهم فقد أكثر من واحد، وتغيرت أنماط حياتهم بشكل كبير. كشف استطلاع أجراه مراقب الدولة وسط المتواجدين في أحداث السابع من أكتوبر أن نسبة المبلغين عن اضطراب ما بعد الصدمة، الاكتئاب والقلق كان ضعف معدل من لم يكونوا متواجدين. كشفت الرقابة أنه خلال فترة الأشهر الستة التي تلت السابع من أكتوبر، لم يتلق أكثر من نصف الناجين من الحفلات (52%، أي حوالي 1,900 شخص) علاجًا نفسيًا في مراكز المتانة أو صناديق المرضى، على الرغم من وجودهم في احداث صادمة قاسية والخطر الكبير لتطوير أعراض نفسية.

يتعرض متطوعو منظمات زاكا بشكل متكرر لمواقف صعبة أثناء عملهم والتي قد تؤثر بشكل خطير على حالتهم النفسية، وأحداث السابع من أكتوبر هي مثال صارخ ومتطرف على ذلك. على الرغم من ذلك، فإن 1% فقط من متطوعي زاكا تل أبيب و- 13% من متطوعي زاكا إسرائيل تلقوا علاج من صناديق المرضى أو من مركز المتانة الوطني؛ ولم تنظم وزارة الصحة أيضًا علاج نفسي لجميع المتطوعين، بما في ذلك متطوعو زاكا.

كجزء من عملية طلب الحصول على ترخيص الأسلحة النارية وتجديده، يتعين على مقدم الطلب تقديم تصريح صحي يتضمن أسئلة تتعلق بأهليته الطبية العامة والنفسية. كشفت الرقابة أنه من بين جميع طلبات الحصول على ترخيص حيازة سلاح وتجديده، كانت نسبة التصاريح الصحية التي أحالتها وزارة الأمن الوطني إلى وزارة الصحة لفحص الاهلية النفسية لمقدم الطلب بعد السابع من أكتوبر 3%، مقارنة بـ- 4% إلى 10% في السنوات التي سبقت ذلك، على الرغم من الضرر الذي لحق بالحالة النفسية للسكان. كشفت الرقابة أيضا أن وزارة الأمن الوطني ووزارة الصحة لم تقم بالتعديلات اللازمة لتعزيز الرقابة والإشراف على منح التراخيص على الرغم من الارتفاع الحاد في معدل المحتاجين إلى علاج نفسي مقارنة بالفترة التي سبقت الحرب.

تشغيل مراكز متانة في البلدات الواقعة على طول خطوط الصراع منذ اندلاع حرب السيوف الحديدية: لقد ألحقت أحداث السابع من أكتوبر والأحداث التي تلتها أضرارًا بالغة بشعور المتانة الذاتية والمجتمعية، مما

زاد من الحاجة إلى استخدام خدمات مراكز المتانة. مع ذلك، منذ اندلاع حرب السيوف الحديدية وحتى نهاية عام 2023، تلقى 15,750 شخصًا، الذين يشكلون 0.16% فقط من إجمالي سكان دولة إسرائيل في عام 2023، 50,734 علاجًا من مراكز المتانة. خلال هذه الفترة، صادقت وزارة الصحة على زيادة ميزانية مراكز المتانة بمبلغ 34.66 مليون ش.ج. (بالإضافة إلى الميزانية السنوية البالغة 31.87 مليون ش.ج. التي تمت المصادقة عليها لصالحها في بداية العام)، وبلغت ميزانية مراكز المتانة لعام 2024، 149.6 مليون ش.ج.

أشار مراقب الدولة في كتابه لرئيس الحكومة بتاريخ 13.11.23، إلى أن مراكز المتانة التي تحاول تقديم استجابة في هذا المجال قليلة ومواردها محدودة للغاية، وأنها تقدم العديد من العلاجات عن بعد - عبر الهاتف أو عبر الإنترنت.

على الرغم من أهمية مراكز المتانة في توفير استجابة مركزية وحيوية سواء على مستوى الاستعداد لحالة الطوارئ وتعزيز المرونة الاجتماعية، أو على مستوى علاج ضحايا القلق خلال حالة الطوارئ، وخاصة في منطقة الجنوب والشمال، إلا أن المراكز واجهت حالة من عدم اليقين المالي ونقص في القوى العاملة - لذا كانت قدرتهم على الاستجابة محدودة. وكشفت الرقابة أن الأموال المخصصة لتمويل تعامل جميع مراكز المتانة مع حالة الطوارئ في الربع الأخير من عام 2023 تم تحويلها من قبل وزارة الصحة إلى مشغلي مراكز المتانة بعد أسابيع قليلة من تنفيذ النشاط، وفي بعض الحالات بعد أشهر، وجزء منها لم يحول بعد إلى المشغلين حتى موعد انهاء الرقابة، نيسان 2024.

في موعد انتهاء الرقابة، نيسان 2024، وبعد مرور ما يقرب ثلاث سنوات على نشر توصيات تقرير الرقابة السابق الذي تناول مراكز المتانة، وعلى الرغم من محاولات ترسيخ ميزانيات مراكز المتانة في ميزانية وزارة الصحة، لم يحدد قسم الميزانيات في وزارة المالية إطارًا سنويًا لجميع مراكز المتانة بحيث يتم تثبيتها في قاعدة ميزانية وزارة الصحة ولا في ميزانيات الوزارات الحكومية الأخرى، ويرجع ذلك جزئيًا إلى معارضة بعض الوزارات لهذه الخطوة، ولم تحدد، مسبقًا، ميزانية مخصصة لحالات الطوارئ. يؤدي هذا إلى خلق حالة من عدم اليقين في الميزانية والمشاكل التشغيلية وسط مراكز المتانة وقد يؤدي إلى إلحاق ضرر بالخدمات التي تقدمها مراكز المتانة وحتى إغلاقها.

كشفت الرقابة أيضًا أن وزارة الصحة لم تحافظ على إجراءات الرقابة المنتظمة في مراكز المتانة؛ لم تستعد لتحويل المعلومات السرية الخاصة بالمتعالجين بين مختلف الهيئات المعالجة التي تتعامل مع الصحة النفسية؛ لم تحدد لمراكز المتانة توجيهات مناسبة لتقديم خدمات وعلاجات عبر الإنترنت؛ ولم يتم صياغة خطة منهجية لمساعدة ودعم المتعالجين في مراكز المتانة خلال أوقات الطوارئ، وهذا ينطبق بشكل خاص على ضوء الأحداث الصعبة التي تعرض لها المعالجون. على الرغم من أن إجراءات تشغيل مراكز المتانة تنص على أنه خلال فترات الطوارئ أو في حالة خاصة على الجبهة الداخلية، يجب أن يتلقى المتعالجين استجابة دون انتظار، إلا أنه قد نشأ موقف حيث انتظر مئات المتعالجين (450 شخصًا) في مراكز المتانة في أشكلون في شباط 2024 لإجراء مقابلة أولية لتحديد احتياجاتهم العلاجية؛ وأصبحت أوقات الانتظار في مراكز المتانة في المجتمع البدوي أطول - من 24 ساعة في أول أسبوعين من الحرب ووصلت إلى أسبوع, بين تشرين الثاني إلى نهاية كانون أول 2023.

لضمان الأداء الأمثل والمتواصل لمراكز المتانة خلال الأوقات الروتينية وحتى خلال حالات الطوارئ، من الضروري أن تعمل وزارة الصحة على ضمان استقرار الميزانية لمراكز المتانة وتحويل الميزانيات الأساسية لتشغيلها في حالات الطوارئ، مع إنشاء آلية رقابة مهنية ومالية على أنشطة المراكز. يجب على اللجنة التوجيهية العليا[5] ووزارة المالية، بالتعاون مع مكتب رئيس الحكومة، تحديد إطار ميزانية سنوي لجميع مراكز المتانة، والتي يتم شملها في قاعدة ميزانية وزارة الصحة. نظرًا للمكانة المركزية لمراكز المتانة في نظام تعزيز متانة سكان البلاد، فقد قام وزير الصحة، بالتعاون مع وزير المالية ومكتب رئيس الحكومة، والشركاء الآخرين الأعضاء في اللجنة التوجيهية العليا، بالعمل على تعزيز إطار عمل يضمن وجود، تعزيز، توسيع ومهنية مراكز المتانة على مر السنين لصالح جميع مواطني دولة إسرائيل، وبناء آلية ميزانية لمراكز المتانة والتي يتم تنسيقها مع الإجراءات المطلوبة من مراكز المتانة خلال حالات الطوارئ. على ضوء الأهمية القصوى لإنقاذ الأرواح وحمايتها، يجب على وزارة الصحة واللجنة التوجيهية العليا ومكتب رئيس الحكومة دمج مراكز المتانة في جميع

5 تتولى اللجنة التوجيهية العليا مسؤولية مرافقة مراكز المتانة ومساعدتها، فضلاً عن تحديد سياسة تشغيلها. يتم تحديد تشكيلة اللجنة من حين لآخر بقرارات حكومية، وتتغير وفقًا للتغيرات في تشكيلة الوزارات الحكومية الشريكة في تمويل مراكز المتانة. وتضم اللجنة، إلى جانب ممثلي الوزارات الحكومية، ممثلين عن مؤسسة التأمين الوطني وقيادة الجبهة الداخلية.

الأنظمة التنظيمية للحكم المحلي وأجهزة الصحة؛ ويهدف هذا إلى إتاحة فرصة لتقديم علاج مهني وفعال لجميع مواطني دولة إسرائيل المتضررين من الحروب، الأعمال العدائية والكوارث الطبيعية. إن الدمج الكامل بين جميع الجهات المشاركة في هذا المجال وإعطاء مراكز المتانة مكانة مركزية في علاج المتضررين نفسيًا وتعزيز المتانة المجتمعية والاستعداد للطوارئ، مع تحديد ميزانيتها ضمن الأولويات الوطنية العليا للحكومة الإسرائيلية، من شأنه أن يضمن متانة وطنية قوية في مواقف مثل تلك التي تتعامل معها دولة إسرائيل منذ اندلاع حرب السيوف الحديدية وحالات الطوارئ المستقبلية التي قد تحدث في السنوات القادمة.

تنظيم مساعدة ضحايا الأعمال العدائية من أحداث السابع من أكتوبر:

ينظم قانون التعويضات حقوق المواطنين والأجانب الذين تضرروا في الأعمال العدائية وعائلات القتلى في الأعمال العدائية، ويمنحهم حقوقًا تعادل حقوق المعاقين من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي والعائلات الثكلى للجنود الذين قتلوا. الحديث عن مساعدة متعددة التخصصات طوال الحياة. لكي يتم الاعتراف بشخص كضحية لأعمال عدائية، يجب إثبات وجود علاقة سببية حقيقية ومباشرة بين الضرر المزعوم وفعل عدائي محدد، وأن الضحية كان حاضرًا جسديًا في الحدث ولم يتضرر فقط من عواقبها. لقد أثارت أحداث السابع من أكتوبر تحديات في التعامل مع ضحايا الأعمال العدائية من حيث المساعدة المالية المطلوبة لهم، وذلك من بين أمور أخرى بسبب الزيادة غير المسبوقة في عددهم - حيث تم الاعتراف بحوالي 61,000 شخص كضحايا للأعمال العدائية في أعقاب أحداث السابع من أكتوبر حتى موعد نهاية الرقابة (آذار 2024) - مقارنة بالمتوسط السنوي خلال الأعوام 2009 - 2022 والذي بلغ حوالي 450؛ بالإضافة إلى ذلك، لا يوفر القانون الحالي استجابة لعشرات الآلاف من الأشخاص الذين لم يكونوا حاضرين جسديًا في الحدث، لكنهم تعرضوا للضرر النفسي والصدمة بسبب تعرضهم للأهوال التي حدثت لأحبائهم، وأحيانًا في الوقت الفعلي، بما في ذلك عبر الهواتف المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي.

تناولت الرقابة الآثار الاقتصادية طويلة المدى على خزينة الدولة نتيجة للارتفاع غير المسبوق في عدد ضحايا الأعمال العدائية عقب أحداث السابع من أكتوبر. لقد اتضح أن النفقات الإضافية لميزانية الدولة لتعويض هؤلاء الضحايا، والتي يتم دفعها وفقًا لقانون التعويضات، ستكون أعلى بكثير من نفقات تعويض ضحايا الأعمال العدائية التي تم دفعها قبل الحرب: تقديرات نطاق التعويض الإضافي من حوالي مليار ش.ج. سنويا، حسب الحد الأدنى لتقديرات مكتب مراقب الدولة وقسم الميزانيات في وزارة المالية، إلى حوالي 1.7 مليار ش.ج. سنويا حسب الحد الأقصى لتقديرات مكتب مراقب الدولة، على غرار التقدير الأقصى المحدث لقسم الموازنة في وزارة المالية من شهر تموز 2024، وهو ما يقارب 1.8 مليار ش.ج. سنويا. ويضاف إلى ذلك 525 مليون ش.ج. والتي تُدفع لضحايا الأعمال العدائية الذين تم الاعتراف بهم قبل أحداث السابع من أكتوبر، ومنح لمرة واحدة التي ستدفع لمن تحدد لهم درجة عجز تمنحهم ذلك الحق.

بالإضافة إلى ذلك، بحثت الرقابة الحاجة إلى تكييف القانون الحالي لتوفير الاستجابة المطلوبة لضحايا السابع من أكتوبر، نظرًا للخصائص المتطرفة للأحداث. لقد تبين أنه لا يوجد استجابة لعشرات آلاف ضحايا أحداث السابع من أكتوبر، الذين لم يكونوا حاضرين فعليًا في الأحداث لكنهم تعرضوا للحظات الرعب والفظائع، في إطار قانون التعويضات، والذي شكل حتى أحداث السابع من أكتوبر المنصة القانونية لتقديم المساعدة الشاملة لضحايا الأعمال العدائية الذين تضرروا في عمليات ارهابية محددة. تبين أيضًا أنه في نيسان 2024، عين وزير المالية لجنة عامة لصياغة استجابة مخصصة لضحايا أحداث السابع من أكتوبر، بهدف دراسة استجابة مكملة لتلك الموجودة في القانون، والتي ستستند بالأخص على تقديم منحة مالية لمرة واحدة دون الحاجة إلى إثبات ضرر أو إثبات علاقة سببية. وتضمنت توصيات اللجنة تقديم مساعدات مالية وعلاج قصير الأمد للمتضررين الذين لم يكونوا حاضرين في الأحداث. مع ذلك، لم يتم صياغة أي حل أو حزمة إعادة تأهيل على المدى المتوسط والطويل لهؤلاء الضحايا، على كل ما يستتبع ذلك فيما يتعلق بقدرتهم على التعافي والأداء في حياتهم اليومية.

يوصى بأن تكون وزارة الصحة، باعتبارها الجهة المسؤولة عن تقديم خدمات الصحة النفسية للسكان في أوقات الروتين والطوارئ، ووزارة المالية، باعتبارها الجهة المسؤولة عن ميزانية الدولة، بالتعاون مع مؤسسة التأمين الوطني التي تتولى معالجة ضحايا الأعمال العدائية وإعادة تأهيلهم، مستعدة لمعالجة ضحايا السابع من أكتوبر وحرب السيوف الحديدية، سواء من الناحية الاقتصادية، أو من حيث تقديم العلاج النفسي والتأهيلي إذا تطلب الأمر.

يوصى بأن تنظر الهيئات الخاضعة للرقابة ذات الصلة - وزارة الصحة، وزارة المالية ومؤسسة التأمين الوطني – الى إنشاء مديرية لإعادة التأهيل النفسي والتي توفر للمتضررين نفسيًا من أحداث السابع من أكتوبر وحرب السيوف الحديدية حزمة متكاملة وشاملة تساعدهم على العودة إلى روتين حياتهم. كما يوصى بأن تدرس وزارة المالية، مؤسسة التأمين الوطني ووزارة العدل الحاجة إلى صياغة سياسة محدثة فيما يتعلق

بتطبيق قانون التعويضات على الضحايا الذين لا يشملهم تعريف "ضحايا الأعمال العدائية" حاليًا. ودراسة الحاجة إلى تغييرات تشريعية التي من شأنها تمكين استجابة مناسبة لضحايا السابع من أكتوبر والحرب، والأعمال العدائية المستقبلية.

تنظيم فرق طوارئ البلدات قبل حرب السيوف الحديدية وتشغيلها في بداية الحرب: في السابع من أكتوبر، اتضحت أهمية فرق التسحي في توفير استجابة خلال حالة طوارئ، بما في ذلك في صياغة صورة للحالة، والحفاظ على تواصل مع السكان تحت النيران، والمشاركة في الإخلاء خلال حالات الطوارئ. حتى بعد الإخلاء، لعبت فرق التسحي دورًا مهمًا في تنظيم الاستجابة المطلوبة لاحتياجات المجتمعات التي تم إخلاؤها في نقاط استيعاب مقابل الهيئات الحكومية العامة. تبين أنه لا يوجد إلزام قانوني بإنشاء تسحي، وفي كل الأحوال لم يتم إنشاء هيئة تنظيمية لهذا المجال. على أرض الواقع، يتم تشكيل فرق التسحي بناء على طلب ومبادرة من المجلس الإقليمي أو البلدة داخل المجلس، بمساعدة وزارة الرعاية الاجتماعية أو بأي طريقة أخرى. تبين أيضًا أنه على الرغم من الدور المركزي الذي تلعبه تسحي كمركز تنسيق تتدفق منه وإليه المعلومات والتعليمات في حالات الطوارئ، ذكرت فرق تسحي أنها لم تتلق توجيهات من قيادة الجبهة الداخلية بشأن أدوارها أثناء الإخلاء خلال حالات الطوارئ. إن مساعدة وزارة الرعاية الاجتماعية للحفاظ على تسحي في عام 2024 صغيرة نسبيًا - حوالي 250,8 ش.ج. فقط لكل بلدة؛ الميزانية المخصصة من قبل وزارة الرعاية الاجتماعية هي واحدة لجميع البلدات في البلاد، دون تمييز بين مستويات المخاطر فيها؛ الميزانية غير مخصصة، ولا تسمح، بسبب نطاقها المحدود، بتعويض شخصي لأفراد تسحي، مع التركيز على النشاط المتواصل في أوقات الطوارئ، كما حدث أثناء حرب السيوف الحديدية. كما تبين في استبيان سنوي الذي وزعته وزارة الرعاية الاجتماعية لتقييم جاهزية فريق تسحي خلال عام 2023، قبل كارثة السابع من أكتوبر، أن 24% من بين البلدات التي أجابت عليها أن مستوى جاهزية فريق تسحي لديها كان غير كافٍ.

يوصى بأن تقوم جميع الجهات المسؤولة عن الإخلاء في حالات الطوارئ والمشاركة فيه - جيش الدفاع الإسرائيلي (الجبهة الداخلية)، وزارة الدفاع من خلال هيئة الطوارئ الوطنية، وزارة الرعاية الاجتماعية، وزارة الداخلية، والمجالس الإقليمية - بفحص دمج تسحي ككيان رسمي يتم تحديد أدواره في المواقف الروتينية والطارئة، وأن يتصرفوا لتحديد إطار الميزانية الذي سيغطي نطاق عمليات فرق تسحي، تشجيع البلدات على إنشائها، وزيادة جاهزية فرق تسحي بالأخص في المناطق المعرضة لخطر مرتفع. كما يوصى بأن تحدد هذه الجهات التدريب المطلوب لضمان جاهزية فرق تسحي، وخاصة للإخلاء في حالات الطوارئ، وأن يتم تدريبهم لهذا الغرض. كما يوصى بأن تدرس وزارة الرعاية الاجتماعية ووزارة الداخلية كيفية مكافأة فرق تسحي على الأعمال التي يقومون بها بشكل تطوعي، وخاصة أثناء حالات الطوارئ، إما بشكل مباشر أو من خلال المجالس الإقليمية، وإصدار توجيهات منظمة بموضوع السلطات المحلية؛ وهذا من شأنه تشجيع نشاط فرق تسحي وقد يشجع أيضًا على إنشائها في البلدات التي لم يتم إنشاؤها فيها بعد.

من أجل ضمان متانة إسرائيل والتعامل مع عواقب أحداث السابع من أكتوبر وحرب السيوف الحديدية والحفاظ على المتانة المجتمعية والنفسية لمواطنيها، وعلى أمل أن يتم التوصل إلى استجابة سريعة ومثالية للاحتياجات الفريدة لضحايا أحداث السابع من أكتوبر وحرب السيوف الحديدية والتي ستساعدهم على العودة إلى روتين الحياة الطبيعي، على جميع الجهات ذات الصلة التحرك لتصحيح أوجه القصور التي ظهرت في التقارير المدرجة في هذا المجلد في أقرب وقت ممكن.

في الختام، أتوجه بالشكر إلى موظفي مكتب مراقب الدولة ومفوض شكاوى الجمهور على نشاطهم في إجراء الرقابة بطريقة مهنية، شاملة ومتعمقة.

نرجو وندعو لإعادة كل المختطفين، عودة سكان الجنوب والشمال إلى منازلهم سالمين، والسلام لجنودنا، ونجاح قواتنا الأمنية في الدفاع عن بلدنا.

متنياهو أنـجلمان
مراقب الدولة
ومفوّض شكاوى الجمهور

القدس،
شباط 2025